ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

«إسرائيل» تتأهّب للحرب: هل تستهدف المقاومة داخل فلسطين أم منشآت إيران النووية؟

د. عصام نعمان

كان لافتاً ما كشفته وسائل الإعلام والمواقع الالكترونية الإسرائيلية منتصفَ الأسبوع الماضي حول اجتماع ترأسه رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو ضمّ وزير الحرب، ورئيس هيئة الأركان العامة، ورئيس الموساد، ورئيس مجلس الأمن القومي، ورئيس شعبة الاستخبارات العسكرية، ورئيس قسم العمليات العسكرية، كما قادة عدد من الوحدات ذات الصلة في الجيش الإسرائيلي.

اجتماع رفيع على هذا المستوى لنخبة القيادات العسكرية ما كان ليُكشف النقاب عنه إعلامياً لولا موافقة القيادة السياسية والعسكرية العليا في كيان العدو لأسباب ذات طبيعة استراتيجية عليا.

ماذا تراه يكون الدافع والغرض؟ هل هو للتهويل أم للتهديد الفعلي؟

يتضح مما أورده تقرير القناة ١٢ التلفزيونية وموقع N ١٢ الالكتروني (٢٢/٢/٢٠٢٣) أنّ نتنياهو أجرى خلال الأسابيع الأخيرة ٥ نقاشات سريّة بشأن مواجهة إيران، اتخذت خلالها قرارات برفع استعدادات الكيان بصورة كبيرة وعلى كلّ المستويات لتنفيذ هجوم على منشآت إيران النووية.

لفتت القناة ١٢ الى انّ اجتماع نخبة القيادات العسكرية جاء على خلفية تقارير تفيد بأنّ إيران رفعت تخصيب اليورانيوم الى مستوى ٨٤ في المئة، وفي حال وصولها الى ٩٠ في المئة، وهو المستوى المطلوب لتصنيع قنبلة نووية من دون قيام «إسرائيل» بأيّ نشاط عسكري مضاد، فإنّ ذلك يعني تقبّلها حقيقة انّ إيران تمتلك قدرات لبناء قنبلة نووية ما يُعتبر خطأً أحمر بالنسبة لكيان العدو.

في سياق متصل، أشارت القناة التلفزيونية ذاتها الى انّ «إسرائيل» نقلت خلال الأيام الأخيرة رسائل الى كلٍّ من «حماس» وحزب اللّه فحواها انّ وجود وضع سياسي داخلي متفجّر في الكيان لا يعني انّ «إسرائيل» غير مستعدة عسكرياً لأيّ نشاط مضاد سواء في قطاع غزة او لبنان او إيران بل هي سترد بصورةٍ غير معهودة.

الى ذلك، كان الجنرال تامير هايمن، رئيس معهد دراسات الأمن القومي في كيان العدو قد كشف لموقع N ١٢ (٢١/٢/٢٠٢٣) انّ وجود يورانيوم مخصّب لدى إيران على درجة ٨٤ في المئة هو بمثابة جرس إنذار للجميع بأنّ الإستراتيجية الإسرائيلية بشأن كلّ ما له علاقة بمواجهة برنامج إيران النووي قد فشلت. لذا يدعو هايمن الى «دفن الاتفاق النووي والمباشرة بإعداد تهديد عسكري موثوق بالتعاون مع الجيش الأميركي، وتركيز وسائل معينة (؟) في «إسرائيل»، ومواصلة التدريبات المشتركة المهمة لأنّ الاستمرار بالطريقة الحالية يمكن ان يؤدّي في نهاية المطاف الى قنبلة نووية إيرانية».

مئير بن شبات، الرئيس الأسبق لمجلس الأمن القومي، يشاطر الجنرال هايمن رأيه بضرورة إعلان موت الاتفاق النووي. ففي تصريح لصحيفة «يسرائيل هيوم» (٢١/٢/٢٠٢٣) دعا زعماء الغرب الى اتخاذ قرار بالعودة الى الفرض الكامل للعقوبات، وإضافة الحرس الثوري الإيراني الى قائمة «الإرهاب»، واعتماد تهديد عسكري موثوق به حيال إيران.

يبدو انّ الولايات المتحدة على علم بمضمون

المناقشات الدائرة في الكيان الصهيوني حول ما يواجهه من تحديات وأخطار بدليل انّ وسائل الإعلام نقلت عن السفير الأميركي في «إسرائيل» توماس نيدس توصيةً وجهها الى المسؤولين الإسرائيليّين محورها الوضع الحالي في الضفة الغربية من حيث أنها على حافة الانفجار، وانّ القدس الشرقية تشتعل، والبرنامج النووي الإيراني يتعاظم، وانّ من الأفضل إشراك المجتمع الدولي في معالجة هذه الموضوعات.

عن أيّ موضوعات يريد السفير الأميركي إشراك المجتمع الدولي في معالجتها؟ طبعاً، هو لا يريد ولا «إسرائيل» تريد إشراك المجتمع الدولي في معالجة تداعيات هجمات قوات الاحتلال الإسرائيلي على مخيم جنين التي خلّفت عشرات الضحايا بين شهيد وجريح ومتضرّر، ولا على البلدة القديمة في نابلس التي خلّفت عشرة شهداء وعشرات الجرحى والمتضرّرين، وليس على الفتيان والأطفال في حي سلوان في القدس الشرقية، ولا غارات الطيران الحربي الإسرائيلي على قطاع غزة التي خلّفت أضراراً وتخريباً.

كلّ هذه الهجمات والمجازر التي نفذتها «إسرائيل» لم تكفِ نتنياهو الذي دعا بعد اجتماع لمجلس الوزراء الإسرائيلي أواخرَ الأسبوع الماضي الى «وجوب ضرب الإرهاب» (كذا) اي المقاومة، لأنّ «لدينا سياسة واضحة: ضرب الإرهاب بقوةٍ يدفع ثمنها من يسعون لمهاجمتنا».

يبدو أنّ سياسة نتنياهو تقضي بتدفيع المقاومة ثمن ردّها هجمات قوات الاحتلال على مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية وبيوت العرب في القدس الشرقية وتدميرها، وأنه من الممكن ايضاً ان تتطوّر الى حربٍ استباقية تشنّها «إسرائيل» على فصائل المقاومة في قطاع غزة والضفة الغربية وذلك في إطار ما يدعو اليه بعض جنرالاتها ووزرائها والنواب اليمينيين العنصريين الفاشيين بدعوى انّ فصائل المقاومة في فلسطين المحتلة وقوات المقاومة في لبنان وكلاء معتمدون لدى إيران تُعدّهم لمباشرة حربٍ ضدّ «إسرائيل» عاجلاً او آجلاً.

لا تبدو إيران، ظاهراً على الأقلّ، في صدد شنّ حربٍ على «إسرائيل»، لكنها كانت أعلنت انها سترد الصاع صاعين عليها بعد قيامها قبل أسابيع معدودة بشنّ هجمةٍ صاروخية على موقع عسكري في أصفهان، إذ أعلنت طهران آنذاك انها سترد في الوقت المناسب على الاعتداء الصهيوني الغاشم. فهل تخطط «إسرائيل» لانتهاز الردّ الإيراني المرتقب لشنّ حرب واسعة تستهدف منشآت نووية في عمق إيران، كما مواقع تدّعي أنها منشآت عسكرية لإيران في سورية او لحزب اللّه في لبنان؟

الى ذلك، يقتضي ان نضع في الحسبان انّ إيران تُدرك ما يدور في «إسرائيل» من مناقشات حول ما يجب ان تقوم به لمواجهة احتمال تحوّلها دولةً نووية، وانّ من بين الخيارات المطروحة ضرورة استباق هذا الخطر الداهم بضرب منشآت إيران النووية قبل ان يصبح في مقدورها تصنيع قنبلة نووية فيتعذر على «إسرائيل» مواجهتها بعد إمتلاكها سلاحاً نووياً.

إيران تُدرك انه من المحتمل ان تقوم «إسرائيل» بشنّ حرب استباقية عليها ما يستوجب الاستعداد لمواجهتها. لا أدري كيف تستعدّ إيران لهذه المواجهة، ولكني أعلم أنها اعتمدت دائماً نهج الردّ بالمثل: إذا ضربها العدو في عمقها فإنها سترد عليه في العمق ايضاً. وعليه، إذا بادرت «إسرائيل» الى شنّ الحرب على إيران وحلفائها الذين تعتبرهم وكلاءها في لبنان وسورية وفلسطين، فإنّ إيران وحلفاءها سيردّون الصاع صاعين. هكذا تشتعل الحرب وتمتدّ على مدى منطقة غرب آسيا برمّتها من شواطئ البحر المتوسط غرباً الى شواطئ بحر قزوين شرقاً.

في هذه الحال، أليس من حقنا، بل من واجبنا، ان نتساءل عمّا يقتضي ان تقوم به أطراف محور المقاومة، كما الدول العربية، استباقاً واستدراكاً لما يمكن ان تخلّفه الحرب من تداعيات وأضرار وخسائر؟

أسمح لنفسي ان أقترح، في خطوط عريضة، أهمّ ما يقتضي القيام به على النحو الآتي:

أ ـ إشتراك اطراف محور المقاومة جميعاً في الحرب الدفاعية ضدّ «إسرائيل» عملاً بقاعدة وحدة الجبهات والساحات.

ب ـ وجوب مسارعة جامعة الدول العربية لرفع حال العزل والمقاطعة المفروضة على سورية، وإعادتها تالياً الى الأسرة العربية.

ج ـ وجوب اتخاذ دول الجامعة قراراً بدعوة الولايات المتحدة الى فك الحصار ورفع العقوبات الإقتصادية عن سورية.

د ـ دعوة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي إلى اتخاذ قرارٍ بإلزام «إسرائيل» إنهاء احتلالها للضفة الغربية من فلسطين وسحب قواتها وإزالة مستوطناتها منها.

ه ـ تفعيل أحكام معاهدة الدفاع العربي المشترك بقدر ما تستطيع الدول العربية ذات الصلة فعله في هذا المجال.

و ـ توفير الدعم السياسي والاقتصادي والمالي من الدول العربية الأعضاء في الجامعة لسورية ولبنان، كما للفلسطينيين في حال تعرّضهم لمفاعيل الحرب الإسرائيلية.

ز ـ الإعلان عن كلّ هذه القرارات والمبادرات آنفة الذكر في اجتماع قمةٍ لرؤساء الدول العربية يُعقد في مقر جامعة الدول العربية في القاهرة.

هذا بعض ما يمكن عمله بلا إبطاء إزاء التحديات المصيرية الماثلة.

قمة العقبة لا تملك زمام المبادرة

ناصر قنديل

– يدرك الأميركيون خطورة انفجار الوضع الفلسطيني، ويعلمون أن هذا الانفجار يأتي بعد اليأس من جدوى خيار التفاوض والرهان على التسويات. وقد أمضى الفلسطينيون سنوات وعقوداً وهم يمنحون الفرصة تلو الأخرى لخيار التفاوض بلا جدوى. فالأرض الفلسطينية في الضفة الغربية تتقلص كل سنة بنسبة بين ٥ و١٠٪، والاستيطان ينمو في الضفة الغربية والقدس بصورة سرطانيّة، وعمليات طرد الفلسطينيين خصوصاً في القدس تسير على قدم وساق، لدرجة لم يعد فيها مكان لمشروع دولة فلسطينية عاصمتها القدس واقعياً في الجغرافيا، حتى لو بقي الطرح متداولاً في الحديث السياسي.

– يدرك الأميركيون أيضاً أن هذا اليأس الفلسطيني ليس ناجماً عن عامل فلسطيني مقاوم، بل إن نهوض التيار المقاوم فلسطينياً هو نتيجة لهذا اليأس وليس نتيجة له، لأن قضم الجغرافيا الفلسطينية وتهجير الفلسطينيين يتمان بإرادة إسرائيلية ومشيئة إسرائيلية، بتغطية أميركية. وقد تراجعت مكانة السلطة الفلسطينية تدريجياً في عيون الفلسطينيين، بسبب تنفيذها لما يطلبه منها الأميركيون، بما في ذلك التنسيق الأمني مع الإسرائيليين، وتسليم المقاومين وكشف خططهم وعملياتهم، ولذلك يدرك الأميركيون أن مشكلتهم في القلق من الانفجار ليست ناتجة عن راديكالية فلسطينية في السلطة ولا حتى خارجها، بل هي نتاج مباشر لطبيعة الحكومات الصهيونية وسياساتها الاستيطانية، وإعلانها دولة يهودية وترجمة هذه الهوية في مفهوم العاصمة الأبدية التي تمثلها القدس بمباركة أميركية، ومعنى تفريغها من العرب.

– الذي يعرفه الأميركيون أيضاً هو أن هذا المأزق ينمو ويكبر منذ ثلاثة عقود، وأن تبدل حكومات الكيان لم يغيّر في الاتجاه التصاعدي لهذا المأزق، رغم تناوب تشكيلات سياسية إسرائيلية في اليمين واليسار والوسط، لكنهم يدركون أن ما لم يكن ممكناً مع حكومات إسرائيلية مختلفة التوجهات، هو مستحيل مع الحكومة الإسرائيلية الحالية، لأنها أقل الحكومات الإسرائيلية استجابة، واستعداداً للاستجابة في كل ما يتصل بتجميد الاستيطان وعدم المساس بهوية القدس العربية، لأن القوة الرئيسية في هذه الحكومة التي يمثلها المستوطنون والمتطرفون دينياً، تحمل برنامجاً صريحاً فازت على أساسه في الانتخابات يقوم على توسيع الاستيطان وفق قواعد جديدة، وتهجير الفلسطينيين من القدس بوتيرة مختلفة.

– قمة العقبة التي عقدت بطلب أميركي ومشاركة مصرية أردنية إسرائيلية فلسطينية، أملاً بصناعة تهدئة تمنع خطر الانفجار، لا تملك زمام المبادرة، طالما أنها عاجزة عن ضبط الأداء الاستيطاني للحكومة الإسرائيلية، وعاجزة عن توفير الحد الأدنى من الحماية للسكان الفلسطينيين في القدس، وزمام المبادرة الموجود أصلاً لدى الفريق الجديد في الحكومة، موجود أيضاً لدى الفريق الفلسطيني الصاعد الذي يمثله عرين الأسود وكمية جنين، وشباب مثل إبراهيم النابلسي، وعلقم خيري، ولذلك لن يجدي الحديث عن تدريب آلاف الشباب الفلسطيني على أيدي خبراء أميركيين وتمويل نشوء ميليشيا فلسطينية تشارك الإسرائيليين حربهم ضد المقاومة، تحت عنوان منع الانفجار، لأنه عاجلاً أو آجلاً سيتفكك هذا الجهاز الجديد، وتبدأ خلايا المقاومة تتشكل داخله، كما حدث مع أمن السلطة الفلسطينية الذي يتولى التنسيق الأمني مع الإسرائيلي. فهؤلاء الفلسطينيون الذين يطلب إليهم خدمة الاحتلال هم أبناء العائلات التي تنزع أرضها وتنسف بيوتها ويجري إذلالهم على حواجز التفتيش.

– مشكلة الأميركيين أنهم يريدون الحفاظ على الاحتلال بأبشع أشكال توحشه، ويريدون فلسطينياً قادراً على تخديم مشروعه واعتبار جهاز الخدمة هذا، سلطة وطنية فلسطينية، والفلسطينيون يطلقون على هذا الجهاز تسمية واحدة هي العمالة.

«إسرائيل» تهدد بالهجوم على إيران.. بجيش من المرتزقة!

يبدو ان زعماء الكيان الاسرائيلي واعلامه وصحافته، يتحركون وفق تعليمات محددة ازاء ايران، وخاصة فيما يتعلق بالترويج لـ«الهجوم على المنشآت النووية الايرانية»، وكأن قرار «الهجوم» قد اتخذ وانتهى الامر، وانه لم يتبق سوى تحديد موعده.

فلا يمر يوم دون تصريح من زعيم «اسرائيلي» ، سياسيا كان او عسكريا او امنيا، يتم التأكيد فيه على ان لا خيار امام الكيان الاسرائيلي للتعامل مع ايران الا الخيار العسكري. فيما تعج وسائل الاعلام والصحافة «الاسرائيلية» بالتحليلات والمقالات «المبنية على تسريبات»! عسكرية وامنية، تتحدث عن «الهجوم ضد ايران» الذي بات يقترب.

وصل الامر بـ«الاسرائيليين»، انهم باتوا يحشرون موضوع «الهجوم على ايران» في كل شيء، فهذ محلل الشؤون العسكرية في صحيفة «يديعوت أحرونوت» يوسي يهوشواع، يرى في زيادة «الميزانية الأمنية» لجيش الاحتلال، والتي صادقت عليها الحكومة يوم الجمعة الماضية، للاعوام الخمس القادمة، بانها «بشارة كبيرة لرئيس الأركان الجديد هرتسي هليفي». لماذا؟ لان هذه الميزانية، وفقا ليهوشواع تم التوصل إليها «لبناء خطة هجوم ضد إيران، تشمل شراء وسائل خاصة وتدريبات وتحسين جهوزية الجيش البري".

اللافت ان يهوشواع هذا، الذي يرى في زيادة ميزانية جيش الاحتلال دليلا على ان «الهجوم على ايران» بات وشيكا، نراه ايضا وفي ذات التحليل، ينسى للحظات وتحت ضغط الواقع ، «التعاليم الموحدة» التي يجب ان ينفذها بحذافيرها للترويج لـ«الهجوم على ايران»، نراه يقول ما نصه:«الموضوع الأكثر إلحاحا للمعالجة هو العنصر البشري، إذ يعاني الجيش من أزمة قوة بشرية خطيرة في الخدمة الدائمة، وأكثر من ٦٠٠ ضابط برتبة نقيب ورائد غادروا هذه السنة الجيش برضاهم. وارتفع عدد الرتباء الذين غادروا الجيش، من ٦٧ إلى ١٣٩، وهو رقم قياسي سلبي"!!.

هذه المعلومات نقلها يهوشواع عن «مصادر رفيعة جدا في وزارة الأمن الإسرائيلية»، الا انه اشار في تحليله الى اسباب ترك «الجنرالات» للجيش عندما قال :«ان سبب ذلك هو الراتب المنخفض الذي يقل عن الراتب في الشرطة على سبيل المثال، بالتالي الجيش لا يمكنه أداء وظيفته بهذا الشكل، ووزير المالية أبدى مرونة من ناحية نموذج الخدمة الذي سيتم تحديده والحوافز التي ستُمنح للضباط وللرتباء، لزيادة المغريات في الخدمة الدائمة".

ما كشف يهوشواع عنه دون قصد، هو ان «الجيش» الذي يهدد به ايران، ليس سوى مجموعة من المرتزقة، لا دافع لها سوى المال، ومثل هذا الجيش لا يمكن ان يجرأ على مهاجمة بلد مثل ايران، فالمرتزقة، عادة لا يستعرضون عضلاتهم الا امام من يعتقدون انهم اضعف منهم بكثير، وهذه الحقيقة التي كشف عنها يهوشواع، وقبلها حقيقة قوة الردع الايرانية، التي قبرت حلم «اسرائيل» بمهاجمتها، لا حتى مهاجمة محور المقاومة، لعلمها ان مثل هذه الجهات تعشق الشهادة، كما يعشق «جنرالات اسرائيل» المال.

العالم

لبنان.. هل تبدأ عملية تنقية القطاع المصرفي؟

أحمد بهجة

لا تستطيع المصارف ومعها جمعيتها أن تدّعي المظلومية، حتى لو أنها من أجل تحسين صورتها أمام الرأي العام، جيّشت عدداً غير قليل من الصحف ووسائل الإعلام، ومئات الإعلاميين والسياسيين أو المتعيّشين على ظهر السياسة...

فالرأي العام مكوّن من مجموع المواطنين الذين بغالبيتهم الكبرى لهم علاقة معينة مع المصارف، ومَن لا علاقة له بشكل مباشر هناك في عائلته ومحيطه من يخبره يومياً عن معاناته مع هذا المصرف أو ذاك منذ تشرين الأول ٢٠١٩ حتى اليوم.

إذن صورة المصارف أمام الرأي لن تحسّنها دعاية إعلامية أو ترويج أخبار بأنّ هناك مَن يستهدف القطاع المصرفي من خلال بعض الدعاوى التي لا يجوز الردّ عليها إلا من خلال الأطر القانونية المتبعة والمعروفة.

ولو أنّ المبالغ الطائلة التي تدفعها المصارف (بالدولار الـ fresh) من أجل هذه الدعاية الإعلامية، لو أنها أعادتها إلى بعض المودعين لكان هذا الأمر بحدّ ذاته أفضل دعاية للمصارف، ومَن يفعل ذلك من المصارف يستطيع القول إنّ هناك ظلماً يلحق به.

لكن المصارف لجأت إلى وسائل لا يحقّ لها أن تقوم بها، كأن تقفل أبوابها وتعلن الإضراب المفتوح، علماً أنها بمثابة مرفق عام مثل المطار أو المرفأ ولا يجوز التصرف بالقطاع بهذا الشكل المؤذي للمصارف نفسها وللمواطنين وللبلد بشكل عام.

لماذا الإضراب؟ هل فقط لأنّ القضاء يلاحق مصرفاً أو أكثر نتيجة دعاوى قانونية مرفوعة أمامه؟ وهل قيام القضاء بدوره على هذا الصعيد يمثل حسب رأي المصارف تهديداً للاستقرار وللنظام المالي، بينما إذا ادّعى مصرف ما على أحد عملائه بسبب تخلّفه عن تسديد ما عليه من أقساط، فإنّ على القضاء أن يلبّي طلب المصرف ويقوم بالحجز على ممتلكات العميل وصولاً إلى حدّ طرحها للبيع لكي يسترد المصرف المال الذي أقرضه لهذا العميل؟ وهل يمكن في هذه الحالة أن يتضامن كلّ المقترضين من المصارف مع زميلهم الذي صدر بحقه حكم قضائي ويعلنون جميعاً التوقف عن تسديد قروضهم، كما تفعل اليوم المصارف وجمعيتها ومعهم «الحاكم» طبعاً المطلوب رقم واحد إلى القضاء...

في المحصلة، لبنان اليوم يمرّ بأزمات كبيرة ومعقدة على أكثر من صعيد، ولا شكّ أن لمصرف لبنان ومعه المصارف وأصحابها والمساهمين فيها من السياسيين اليد الطولى في هذه الأزمات المالية والاقتصادية التي تشدّ الخناق على اللبنانيين جميعاً... والتي لا خلاص منها إلا بالوسائل القانونية وعبر مسار قضائي واضح يعطي لكلّ صاحب حق حقه بلا زيادة ولا نقصان... وبلا إضرابات لا تؤدّي إلى الحلول المطلوبة.

على أنّ الحقيقة الكبرى الماثلة أمامنا جميعاً اليوم تتمثل بهذا الفشل الكبير للسلطة السياسية أو لما تبقّى منها، حتى لا نستخدم تعبيراً آخر للدلالة على واقع الحال الذي يمثله تصرّف رئيس الحكومة ومعه وزير داخليته (القاضي) ضدّ القضاء، والذي يعبّر عن نوايا مسبقة بعرقلة المسار القضائي الذي بدأ يعطي ثماره، حيث لبّى عدد من المصارف طلبات القاضية غادة عون وفتح أمامها كلّ كشوفات الحسابات المطلوب التدقيق فيها، بينما ماطلت وتأخرت مصارف أخرى في التجاوب مع طلبات القاضية عون في محاولة للتهرّب من التحقيق بانتظار أن تفعل التدخلات السياسية فعلها لوقف هذا المسار الواعد.

يُضاف إلى التدخلات السياسية محاولات البعض تشويه صورة ما تقوم به القاضية عون، والحملات الإعلامية ضدّها واعتبار أنّ قراراتها تؤذي لبنان لأنها تكشف القطاع المصرفي أمام الخارج وتهزّ الثقة به أمام المصارف المراسلة!! ألا يعبّر ذلك فعلاً عن مقولة «المضحك المبكي»؟ عن أيّ ثقة وانكشاف وأذية يتحدث هؤلاء؟ وهل بقي شيء من هذا بعد الارتكابات الجرمية التي قامت بها المصارف بشقيها العام والخاص ضدّ مجموع المودعين باستثناء بعض الحسابات التي تدور حولها شبهات الفساد وتبييض الأموال والإثراء غير المشروع، وهي من ضمن الحسابات التي حوّلت إلى الخارج مليارات الدولارات في تشرين الأول ٢٠١٩ في حين أقفلت المصارف أبوابها أمام باقي المودعين ولم تسمح لهم بالوصول إلى مدّخراتهم وجنى أعمارهم.

هذا الأمر مستمرّ حتى اليوم، وها هي المصارف تعيد المعزوفة نفسها وتقفل أبوابها أمام الناس وتضع شروطها باستعلاء واضح على كلّ السلطات في البلد دفعة واحدة، حيث تريد جمعية المصارف من السلطة التشريعية أن تقرّ قانون الكابيتال كونترول وفقاً لما يناسب المصارف و«حاكمها»، وتريد من السلطة التنفيذية أن تجد طريقة تعفيها من تحمّل أيّ جزء من الخسائر التي كان للمصارف الدور الأكبر في التسبّب بها، وتريد من السلطة القضائية وقف كلّ الملاحقات ضدّ المصارف ونسيان ما حصل في السابق وبدء مرحلة جديدة كأنّ شيئاً لم يكن!!

هكذا تكون المصارف، هي السلطة العليا في البلد، تأخذ ما تريد ولا تعطي شيئاً، وها هي تبلغ رئيس الحكومة أنها ستعاود فتح أبوابها اعتباراً من صباح اليوم الاثنين ٢٧ شباط ولمدة أسبوع واحد فقط يُفترض خلاله أن يتحقق بعض شروطها خاصة وقف الملاحقات القضائية التي تقوم بها القاضية غادة عون، والتي أكدت أنها ستتابع عملها رغم كلّ الظروف.

هنا لا بدّ للقوى السياسية التي يهمّها أمر الناس أن تتحرك باتجاه تأكيد مبدأ فصل السلطات وعدم السماح لأيّ سلطة بأن تهيمن على سلطة أخرى، خاصة إذا كان مَن يحاول حرف العمل القضائي عن مساره هو واحد من المساهمين الرئيسيين ببعض المصارف التي لم تستجب بعد مع طلبات القاضية عون، وهو ما يمكن القول إنه بداية مسار الفرز بين المصارف الجيدة القابلة للاستمرار واستعادة ثقة الناس بها، وهذا أمر ضروري جداً للاقتصاد الوطني، وبين مصارف لن تستطيع البقاء بعد انكشاف أدوارها وتخبيصاتها سواء في داخلها أو بالنسبة لعملائها وللبلد بشكل عام.

وفي هذا المجال يجب أن يكون للإعلام الوطني النزيه دور أساسي في حمل لواء محاربة الفساد والقيام بدور محوري على هذا الصعيد لأنّ ما نشهده في بعض الإعلام أحياناً يدعو إلى الأسف والاستياء بقدر ما يدعو إلى المطالبة أولاً بتنقية الجسم الإعلامي من هذه الشوائب الضارّة جداً، والتي بدأ الناس يكتشفون دورها المؤذي جداً للبلد وناسه واقتصاده...